

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة الأنوار القابضة (ش.م.ع.ع)

التقرير حول البيانات المالية

لقد دفقتنا البيانات المالية المرفقة لشركة الأنوار القابضة (ش.م.ع.ع) ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (معاً "المجموعة")، التي تشمل بيان المركز المالي للشركة الأم والموحد كما في ٣١ مارس ٢٠١٥ وبيان الدخل الشامل للشركة الأم والموحد، وبين التغيرات في حقوق المساهمين للشركة الأم والموحد وبين التدفقات النقدية للشركة الأم والموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفصيرية الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات الإفصاح الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، وقواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديدها مجلس الإدارة على أنها ضرورية للسكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء نتيجة لاختلاس أو لخطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الرقابة الدولية التدقيق، تتطلب هذه المعايير مثلاً الالتزام بمتطلبات المبادئ الأخلاقية وتحطيب وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات محقولة بأن البيانات المالية خالية من أي أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق للمبالغ والإيضاحات المفصحة عنها في البيانات المالية. إن إختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تدبير المدققين، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، سواء نتجة لاختلاس أو لخطأ. وعند تدقيق هذه المخاطر يضع المدقق في الإعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في مثل هذه الحالات، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية المنشأة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم الغرض العام للبيانات المالية.

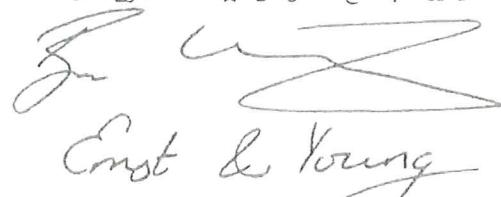
نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

الرأي

في رأينا، إن البيانات المالية تعبّر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة الأم والمجموعة كما في ٣١ مارس ٢٠١٥، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

التقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا، أن البيانات المالية تتفق، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات الإفصاح الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، وقواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.



٤ مايو ٢٠١٥

مسقط

